تقييم اداء البنوك المصرية باستخدام نظام التقييم المصرفي الامريكي
دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة

عبد الله سعيد عبد القادر احمد

الملخص:

هدفت الدراسة تقييم اداء البنوك المصرية بأستخدام منهج camels دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة ، وقد اعتمدت الدراسة على تقييم اداء البنوك بأستخدام منهج Camels من حيث كفاية رأس المال وجودة الأصول والربحية والسيولة واخيرا عنصر الأدارة، كما هدفت الدراسة الى تحليل البيانات السنوية لمؤشر الربحية للبنوك المصرية سواء العامة والخاصة والمقارنة بينهما ، كما هدفت الى تحديد الأهمية النسبية لأهم معايير Camels في تقييم اداء البنوك المصرية سواء العامه او الخاصة والتعرف على تقييم أداء البنوك باستخدام منهج Camels ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على طريقة جمع المعلومات المالية عن البنوك تحت الدراسة (٩ بنوك) سبعة بنوك خاصة واثنين بنك عام بهدف تحديد النسب المالية المطلوبة للدراسة وذلك خلال الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥ وتحليل البيانات المالية لهذه البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى أن تقييم اداء البنوك بأستخدام Camels المقدم فعليا من قبل البنوك المصرية كان جيداً، كذلك أوضحت نتائج الدراسة الى ان نموذج Camels يتميز بعناصر ماليه وفنية وادارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك .

وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد لجميع البنوك التجارية، أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذات دلالة إحصائية بين الربحية وأداء البنوك التجارية العامة مقارنة بالبنوك الخاصة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارات البنوك التجارية المصرية بتبني برامج لتطوير وتحسين مستوى الاداء فيها ما تقدمه من خدمات وخاصة مع زيادة المنافسة في السوق المصرفية وبروز جودة الخدمات كميزة تنافسية في هذا السوق ومتابعة التحليل المالى للبنوك وخصة تلك النظم المتخصصة مثل نظام Camels والأستفادة من خبرات الدول والبنوك العالمية فى هذا المجال.

الجزء الأول من البحث والمتمثل في :

المقدمة:

إن البنوك فى مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي وكلما نما واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك استثمارات البنوك وتصدرت

خدماتها وأنشطتها ، ولما كان نجاح هذه البنوك فى أداء أعمالها سيؤدى بالضرورة إلى زيادة تقديم وتتطور اقتصاديات البلدان وفى شتى الميادين فقد اهتمت معظم هذه الدول ومن خلال البنوك المركزية فيها بتقييم أداء البنوك للتعرف على التغيرات التى طرأت عليها ، وأثار ذلك على النشاط الاقتصادى وكذلك للتأكد من سلامة المركز المالى لها ومدى تقيدها بأحكام وقوانين وتعليمات البنوك المركزية وقد استخدمت لهذا الغرض العديد من النماذج والأنظمة فى تقييم أداء البنوك ومنها نموذج Camels (سويلم، ٢٠١١) .

من الآليات الهامة المستخدمة عالمياً في تحليل نقاط القوة والضعف للبنوك هومعيار CAMELS ، ويهدف هذا المعيار الي الرقابة غير المباشره والرقابة المباشره على البنوك ، أما الرقابة الغير مباشره فتتم من خلال تحديد موقف المصرف من حيث كفاية رأس المال (C) وكفاءة الأصول(A) وإيراداته ومستوي السيولة ، بينما تستخدم الرقابة المباشره فى تقييم كفاءة الإدارة . ومن الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى وقادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى إطار اللوائح والقوانين التى تحكم العمل المصرفى فى البلاد فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفى بموقف مالى سليم ومعافى الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءمة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة ومن اجل ذلك راى الباحث ضرورة تسليط الضوء على نظام التقييم المصرفى الأمريكى Camels لتقييم اداء البنك (بوخلخال،٢٠١٢)

أولا: الدراسات التى تناولت نظام التقييم المصرفى الامريكى على اداء البنوك

م	الدراسة	أهم أهداف الدراسة	أهم النتائج
١	Sangmi & nazir (2010)	استخدمت هذه الدراسة اسلوب camel لتقييم مصرفين من كبريات المصارف الهندية	وقد توصلت الدراسة الى ان أداء المصرفين كان جيدا جدا فيما يتعلق بملائة رأس المال ، جودة الأصول، الأدرة، السيولة.
٢	نور الدين (٢٠١٢)	هدفت الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطرالمصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف،	قد توصل الباحث إلى نتائج من بينها أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي، لتقييم المصارف الفلسطينية ، حيث أبرز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام و دورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور

م	الدراسة	أهم أهداف الدراسة	أهم النتائج
		بالإضافة إلى زيادة كفاءة و فاعلية العمل الرقابي لدى بنك فلسطين	
٣	محمد (٢٠١٣)	هدفت الدراسة الى محاولة تقييم اداء البنك الاهلى اليمنى باستخدام نموذج التقييم الامريكى camels لمعرفة قدرة النموذج على اعطاء صورة متكاملة عن اداء البنوك، وكذلك تحديد جوانب القوة والضعف فى بعض مجالات الاداء البنكى.	توصل البحث الى عدة نتائج اهمها ان تقييم الاداء من المسائل المهمة فى تحديد كفاءة ادارة اى منشاة وتقييم انجازاتها بالمقارنة مع ماهو مستهدف . ان تطبيق نموذج الاداء الامريكى اوضح قدرات البنك على مواجهة الاصول ذات المخاطرة وكذلك ان مؤشرات جودة الاصول تبين ان نسبة مجمل الاصول لم تنخفض – فيما اظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعا مما يعزز كفاءة البنك فى ادارة أصوله
٤	سهام (٢٠١٤)	هدفت الدراسة الى تقييم اداء البنك الوطنى الجزائرى باستخادام نموذج الاداء الامريكى ، وتحديد مدى التزامه بالمعايير الدولية وقد تم استخدام نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك.	خلصت الدارسة إلى أن نموذج CAMELS يتميز بعناصر مالية وفنية وادارية يمكن من خلالها تقييم أداء البنك، كما أنه يكشف نقاط الضعف والقوة في البنوك، ومن التوصيات أنه يجب الاستفادة من هذا النموذج في مواجهة المخاطر، والاستفادة من خبا رت البنوك العالمية الرائدة في هذا المجال لتحسين كفاءة البنوك وأدائها.
٥	شرف (٢٠١٤)	هدفت الدراسه الى اثر تطور القيود الرقابيه على اداء البنوك خلال الفتره من ٢٠٠٠ الى ٢٠١٣ المتمثله فى متطلبات راس المال والسيوله .	وكانت نتائج هذه الدراسه هى عدم وجود فروق جوهريه فى أداء البنوك قبل التغير فى القيود الرقابيه وبعدها بأستثناء نسبه مخصصات القروض الى اجمالى القروض وبعد التغير فى متطلبات الأحتياطى القانونى ،وجود علاقة عكسية بين نسب رأس المال الى الاصول كمتغير مستقل وبين نسب الأصول الخطرة الى الأصول كمتغير تابع ،وهى علاقه ديناميكيه بسبب وجود عنصر الأصول الخطره فى المتغيرين، ووجود علاقه عكسيه بين نسب النقديه وما فى حكمها الى الودائع كمتغير مستقل وبين نسب الأصول لاخطره الى الاصول كمتغير تابع ووجود علاقه عكسيه بين نسب رأس المال الى الودائع كمتغير مستقل ومعدل العائد على حقوق الملكيه كمتغير تابع ويمكن تفسير ذالك بأن زيادة حجم رأس المال فى البنوك يخفض من

م	الدراسة	أهم أهداف الدراسة	أهم النتائج
			حجم الأنشطه التى يمكن للبنك الدخول فيما مما يؤثر سلبيا على الربحيه.
٦	العصين (٢٠١٤)	هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المالى للمصارف الاسلامية والتقليدية الاردنية باستخدام المؤشرات المالية الخمسة لنموذج CAMELS المتمثلة فى مؤشر كفاية راس المال، مؤشر جودة الاصول ، مؤشر جودة الادارة ، مؤشر ادارة الربحية، مؤشر ادارة السيولة .	توصلت الدراسة الى تحقيق المصارف والتقليدية لاداء مالى افضل من المصارف الاسلامية ،ان مستوى الثقة فى المصارف الاسلامية ينشا بشكل رئيسى من الاداء المالى المتحقق عكس ما تم التوصل اليه بالنسبة لمصارف التقليدية .
٧	عبد الرضا (٢٠١٥)	يهدف البحث إلى دراسة مؤشرات الحيطة الكلية بشقيها ، مؤشرات الحيطة الجزئية مثل معيار camels و مؤشرات متغيرات الإقتصاد الكلي ، و تم تطبيق هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي العراقي لمعرفة إمكانية تعرضه لأزمات مالية قبل وقوعها	ضرورة لجوء المؤسسات المصرفية إلى تطبيق مؤشر تقييم الاداء الامريكى CAMELS الذي يضمن سلامة القطاع المصرفي ككل من الوقوع في الأزمات
٨	الهادى(٢٠١٥)	هدفت الدراسة إلى تقييم أداء بنك فيصل الإسلامي السوداني وفقاً لنظام التقييم المصرفي ، والتعرف على المخاطر المحيطة بالبنك في كل من كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإدارة، والربحية ، والسيولة ، والحساسية تجاه مخاطر السوق. واعتمدت الدراسة على الحسابات الختامية والتقارير السنوية لبنك فيصل الإسلامي السوداني للسنوات المالية من٢٠٠٧م - ٢٠١١م	توصلت الدراسة إلى نتائج منها : لاتوجد مخاطر في نسبة كفاية رأس المال وجودة الأصول لبنك فيصل الإسلامي السوداني وفقاً لنظام التقييم المصرفي بنسبة ٩٠%، لاتوجد مخاطر للوفاء بالإلتزامات ببنك فيصل الإسلامي السوداني وفقاً لنظام التقييم المصرفي لإدارة السيولة بنسبة ٨٠% ، كفاءة الربحية وجودة إدارة بنك فيصل الإسلامي السوداني و حساسية البنك تجاه مخاطر السوق بنسبة ٨٠%
٩	دراسة يوسف (٢٠١٦)	هدفت هذه الدراسة إلى اثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من	خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام التقييم الامريكى و الذي يظهر نقاط قوة و ضعف في أنظمة العمل المصرفي بالإضافة انه نظام داعم للرقابة و التفتيش المصرفي

م	الدراسة	أهم أهداف الدراسة	أهم النتائج
		المؤشرات و المعايير النموذجي لتفادي الأزمات المالية ، و ذلك من اجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك	
١٠	حسين(٢٠١٦)	يهدف البحث الى فحص مدى جوهريه الاختلاف بين اداء البنوك الاسلاميه والتقليديه،وذلك بالتطبيق على عدد ١٣ بنك خلال الفتره من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٤ مما يساعد على تحديد مدى جوهرية الاختلاف بين البنوك الاسلاميه والتقليديه، وقد استخدم الباحث نموذج camels من حيث كل من كفايه رأس المال، جوده الأصول، الربحيه، السيولة، فى البنوك المصريه المسجلة فى البورصة	وقد توصل الباحث الى وجود فروق جوهرية بين البنوك الاسلامية والتقليدية من حيث كفايه رأس المال، وجودة الأصول،والربحية، والسيوله فى البنوك المصريه
١١	ابراهيم (٢٠١٦)	هدفت هذه الدارسه الحاليه الى استخدام نموذج camel لتقييم وتبرتيب أداء البنوك السعوديه ، وكذالك تحديد ما اذا كانت هناق فروق معنويه بين أداء البنوك السعوديه، بالأضافة الى تحديد مدى تأثير أبعاد نموذج camelعلى ربحيه البنوك،وقد اعتمددت الدراسة أسلوب الحصر الشامل ،حيث أجريت على الدراسة البنوك المدرجة فى سوق المال السعودي ويبلغ عددها اثنى عشر بنكا ، خلال الفتره من عام ٢٠٠٩ الى ٢٠١٤.	توصلت هذه الدراسه عن وجود فروق جوهرية بين أداء البنوك السعودية وفقا لأبعاد نموذج camel، كذالك كشفت نتائج الانحدار التدريجى stepwise بعد استبعاد بعض المفردات الشاذه outliersعن ان متغير جودة الأصول وكفاءه الاداره تلعب دورا جوهريا فى تفسير ربحيه البنوك السعودية، بينما لم يكن كفايه رأس المال والسيولة تأثير على الربحية
١٢	بومدين&اونان (٢٠١٦)	هدفت الدراسة الى معرفة دور تقييم الاداء فى تحسين قدره المؤسسه على استمررايه البقاء محققه التوازن بين رضا المساهمين والعمال، بمعنى أخر هو المقياس	توصلت هذه الدراسه ان معيار camels يعتبر من اهم المعايير المعتمده فى تقييم أداء البنوك وفقا للمؤشرات الناتجة من عمليه الفحص الميدانى والتى تعكس أداء البنوك فى ست مناطق اساسيه والتى تؤثر بشكل واضح

م	الدراسة	أهم أهداف الدراسة	أهم النتائج
		الذى يجعل المؤسسة تحقق هدفها فى ظل المنافسه من خلال اكتسبها حصه سوقية ويعتبر نموذج camels مؤشر سريع للأحطه بالوضعية المالية لاي مؤسسه بنكيه ومعرفه درجة تصنيفها بالأضافه الى كونه احد الوسائل الرقابيه المباشره التى تتم عن طريق التفتيش الميدانى فقامت البنوك المختلقه بتطوير هذا النظام بما يتفق وظروفها للوصول الى الغايات والأهداف المنشودة والالتزام بالحوكمه المصرفية	فى تصنيف البنوك على المستوى المحلى والمستوى الدولى.
١٣	يامين (٢٠١٦)	تناولت الدراسة اختبار اثر عناصر نموذج الاداء الامريكى فى عنصر المخاطر الائتمانية	توصلت الدراسة إلى: ان عناصر النموذج مجتمعة تؤثر فى عنصر المخاطر الائتمانية لدى البنوك التجارية الاردنية ،بينما عند عمل الاختبار لكل عنصر من عناصر النموذج بشكل مستقل فى المخاطر الائتمانية كانت النتائج بالشكل التالى : يوجد اثر لكفاية راس المال وجودة الاصول وحساسية مخاطر السوق فى المخاطر الائتمانية اما بالنسبة لعنصرى جودة الادارة وجودة السيولة فلا يوجد لهما اثر فى المخاطر الائتمانية

المصدر: من إعداد الباحث.

ثانياً : مشكلة الدراسة:

ويستخلص الباحث من خلال الدارسة الاستطلاعية : ان هناك تذبذب فى المؤشرات المالية للبنوك حيث يوجد تراجع فى النسب المالية للبنوك المصريه. التى اوضحت فى التعليق على الدراسة الأستطلاعية و أن هناك قصوراً فى تأدية تقييم البنوك بشكل دقيق . كذلك وجود قصور أن العاملين فى المنظمة ليس لديهم إدراك لمفهوم نظام التقييم المصرفى الامريكى ودوره فى المنظمة ، وصعوبة نشر وتداول المعلومات فيما يخص تقييم اداء البنوك ،حيث يعتبر موضوع تقييم الأداء البنوك أهم

وأبرز مواضيع في الوقت الراهن، و ذلك احتلاله ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد التجارية و لتحسين أداء البنوك تم إدخال إصلاحات جديدة و الاعتماد على معايير و مؤشرات دولية حديثة لقيس ادائها، و من بين المعايير الحديثة معيارcamels الذي تم استخدامه لأول مرة في البنوك الأمريكية لأثر انهيار النظام المصرفي خلال سنة ١٩٨٠ م ونظرا لأهمية الموضوع أردنا تطبيق معيار camels على البنوك التجارية المصرية لقياس وتقييم ادائها ، و معرفة سلامة المركز المالي له، في ظل الإصلاحات المصرفية ،وغيرها من القوانين المعدلة ، ومن خلال ما سبق فان مشكلة الدراسة تتمثل عدم وضوح الدور الذى يلعبه نظام التقييم المصرفى الأمريكىcamels فى رفع كفاءة اداء البنوك التجارية الحكومية والخاصة وفيما يخص البنوك التجارية المصرية.

ثالثاً : فروض الدراسة:

لا يوجد أثر ذات دلاله إحصائية بين الربحيه وأداء البنوك التجارية العامه مقارنه بالبنوك الخاصة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

- تحديد الأهمية النسبية لاهم معايير Camels في تقييم اداء البنوك التجارية سواء العامه او الخاصة.
- التوصل إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن تساهم فى معرفة نظام التقييم المصرفى الأمريكى Camels على أداء البنوك التجارية المصرية مقارنه العامة بالخاصة.

خامساً: أهمية الدراسة:

أ-الأهمية العلمية:

١-يساعد هذا الموضوع في التعرف إلى أفضل الأساليب تقييم اداء البنوك والاعتماد عليها في تطبيق مفهوم زيادة كفاءة الأداء المالي، ومن ثم زيادة كفاءة الأداء الكلي.

٢-يعتبر معيار التقييم الامريكى CAMEL من المفاهيم الرئيسية في مجال الإدارة المالية والمصرفية في العصر الحالي إذ ما استخدم بشكل سليم وفعال في البنوك المصرية.

ب-الأهمية التطبيقية:

١-إن تحسين وتطوير اداء البنوك التجارية تعتبر موضوعاً كبير الأهمية وخاصة في ظل الظروف والتغيرات التي تشهدها البيئة السوقية المصرفية في جمهورية مصر.

٢-إن لقطاع الخدمات بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص دوراً بارزاً في خدمة الاقتصاد الوطني، فقد بلغ المركز المالي الإجمالي للبنوك في مصر (بخلاف البنك المركزي) نحو ٢٨٤٦.١ (مليار جنيه مصري) في نهاية العام المالى ٢٠١٥، ٢٠١٦، وبلغ إجمالي حقوق الملكية ١٦٣.٧ (مليار جنيه مصري) وبلغ أرصدة الودائع لدى البنوك ٢١١٦.١ (مليار جنيه مصري) واستثمارات في الأوراق المالية والأذون نحو ١٢٨٣.١ (مليار جنيه مصري) وأرصدة الإقراض والخصم للعملاء ٩٤٢.٧ (مليار جنيه مصري). التقرير الماليه(٢٠١٠-٢٠١٥)

سادساً: حدود الدراسة:

١- **الحدود الزمنية:** تمثلت في الفترة الممتدة ما بين (٢٠١٠-٢٠١٥).

٢- **الحدود المكانية:** البنوك التجارية المصرية وتم اختيار ٩ بنوك ٢ بنك عامة ،٧ بنوك خاصة والتي سوف يتم توضيحها في مجتمع الدراسة.

الجزء الثانى: الإطار المفاهيمى للدراسة :

تقييم اداء البنوك المصرية باستخدام نموذجcamels

أولا: مفهوم الأداء:

فقد عرف بانه انعكاس للطريقة التى تم بها استخدام المنظمة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذى يجعلها قادرة على تحقيق اهدافها. وعرف بذل انه دالة للمؤشرات والخصائص المنظمة اضافة إلى خبرات قائدة المنظمة اى أنه قدرة المنظمة على تحقيق اهدافها طويلة الاجل(الحسينى، ١٩٩٩). لقد عرف على أنه " التاكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة افضل استخدام لتحقيق الاهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الاداء، واتخاذ القرارات التصحيحة لاعادة توجيه المسارات الانشطة بالمؤسسة، بما يحقق الاهداف المرجوة منها (المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٩)

١- مداخل تقييم الأداء للبنوك:

١. مدخل أصحاب المصالح لتقييم الأداء

٢. المدخل المالي لتقييم الأداء

٣. مدخل قواعد المقارنة لتقييم الأداء

ثانيا: العوامل المؤثرة فى اداء البنك ومجالات تقييمة:

١- العوامل المؤثرة فى اداء البنك:

يتأثر الأداء المصرفي(بعوامل داخلية)(العوامل التنظيمية) (وعوامل خارجية) (العوامل البيئية)، وفيما يلي أهم هذه العوامل

١/١- العوامل التنظيمية:

يقصد بالعوامل التنظيمية العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو لأنشطة في البنك، وكفاءة الإدارة .

١/١/١- حجم الأعمال

إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، وانخفضت التكاليف الإجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

٢/١/١- الكفاءة الإدارية

وتعبرعن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية الإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للبنك.(هندي،٢٠٠٦)

٢/١- العوامل البيئية :

وهي العوامل التي تكون خارج نطاق السيطرة. ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئية التي تؤثر في الأداء المصرفي الى ظروف اقتصادية وابتكارات تكنولوجية.

١/٢/١ - الظروف الاقتصادية

وتتمثل في العولمة ورفع القيود عن الأسعار والخصخصة والتقلبات الكبيرة التي تحدث في أوقات غير متوقعة، والتضخم وأسعار الفائدة. ومن الجدير بالذكر بان مثل هذه الظروف الاقتصادية تضغط على البنوك لتحسين الأداء.

٢/٢/١- الابتكارات التكنولوجية

لقد ساهمت الابتكارات التكنولوجية إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث أنها تلعب دورا محوريا في أداء البنوك وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمة، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية.

من خلال ما سبق تبين بان عملية تقييم الأداء للبنوك يمكن أن يتم تناولها من خلال المدخل المالي أو مدخل أصحاب المصالح أو من خلال مدخل قواعد المقارنة، ويبقى استخدام المدخل المناسب مرهونا بطبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من عملية التقييم، حيث تمر عملية التقييم بمراحل متتالية تبدأ بجمع البيانات والمعلومات وتنتهي بعمليات تصحيحية للانحرافات وبعلاج لنقاط الضعف في الأداء، كما يتأثر الأداء المصرفي بطريقة أو بأخرى بعوامل داخلية وخارجية من شان هذه العوامل أن تدفع البنوك إلى تحسين وتطوير أدائها بشكل مستمر.(عبد الله ،٢٠١٣)

٢ـمجالات تقيم الأداء المصرفى

١. تقييم أداء البنك كوسيط مالي
٢. تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال
٣. تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال
٤. تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال

ثالثا : معيار التقييم المصرفى الامريكى CAMLES

مقدمة:

إن تطور العمل المصرفى وتعقيداته وتوسع وتنوع عملياته أوجد الحاجة إلى توفير نظم رقابية متطورة تساعد فى قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف ، وبيان وتوصيف المخاطر التى يتعرض لها الجهاز المصرفى والإفصاح عنها بالشكل الذى يساعد مستخدمي القوائم المالية على الحكم على مدى قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها .

ولهذه الغاية بدأ استخدام طريقة Camels فى بداية عام ١٩٨٠ من طرف المصرف الفيدرالي الأمريكى حيث تتمثل هذه الطريقة فى مجموعة من المؤشرات التى من خلالها يتم تحليل الوظيفة المالية لاى مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه وتعتبر هذه الطريقة من الوسائل الرقابية المباشرة التى تمارسها الجهات الرقابية على المصارف.

*** مفهوم معيار CAMELS:**

يعتبر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواجع الربع السنوي المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها إستنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMLES هي كفاية رأس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية إتجاه مخاطر السوق. (Salhuteru,2015)

وقد عرف النظام المصرفي CAMELS بأنه هو عبارة عن نظام رقابي وتنظيمي لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد كما يقوم بتحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص وبتكون من عدة عناصر هي كفاية رأس المال و الجودة و الإدارة و الربحية و السيولة (Babar2011)

وقد عرف أيضا بأنه طريقةcamels تتمثل في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف و معرفة درجة تصنيفه ، و تعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ،حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار camelsو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

(بورقيه سنه النشر مجهوله)

*** أهمية نظام التقييم المصرفى الامريكى Camels :**

١-أظهرت الدراسات أهمية تطبيق نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التى تقوم بتنفيذها السلطة النقدية ، حيث تم إبراز الجوانب ودورها كرافد هام فى تغذية عمليات التفتيش Camels الايجابية فى تطبيق النظام والرقابة بالمعلومات التى تكشف عن بعض مظاهر الضعف والقصور والتى تشكل مداخله مهمة للبحث عن جذور المشكلات المصرفية ومسبباتها

٢-تتمثل أهمية تطبيق نظام Camels فى تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف فى أنظمة العمل المصرفية نظريا وتطبيقيا بما يؤدى الى توجيه الاهتمام نحوها وبالتالى تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء ، الأمر الذى يساهم فى زيادة كفاءة العمل المصرفى وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محليا وإقليميا ودوليا والتى أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة فى الصناعة المصرفية .

٣- إن المنطلقات الأساسية التى يرتكز عليها نظام الرقابة والتفتيش الحال(بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطوير والتحديث فى ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات التى تشهدها الساحة المصرفية مما يؤكد فرضية التكامل والترابط مع نظام التقييم المصرفى Camels (نور الدين،٢٠١٢)

٤-ترتبط مراحل عمليات الرقابة والتفتيش الميدانى بعناصر التقييم Camels بشكل جوهرى ايجابيا وتتسم بالتكامل والقوة والفعالية فى تطبيق عمليات الرقابة والتفتيش المصرفى.

٥-يعمل نظام Camels على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته ومقارنتها مع مستوى الصناعة فى الساحة المصرفية مما يساهم فى صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية مع التركيز على العناصر السلبية التى تحتاج إلى عناية واهتمام اكبر(شاهين٢٠٠٦).

*** مؤشرات القياس لمعيار CAMELS**

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMELS أكثر من معيار CAEL والإعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف، ويأخذ المعيار في الإعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

١- كفاية رأس المال	CAPITAL ADEQUACY
٢- جودة الأصول	ASSET QUALITY
٣- الإدارة	MANAGEMENT
٤- الربحية	EARNINGS

٥- السيولة L IQUIDITY

٦- حساسية المخاطر السوقية Sensitivity to Marketr Risk

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المنتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها وإلتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وأخيرا حرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بإلتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف ١ وهو الأفضل إلى التصنيف ٥ وهو الأسوء كالآتي:

- التصنيف رقم ١ قوي.
- التصنيف رقم ٢ مرضي.
- التصنيف رقم ٣ معقول.
- التصنيف رقم ٤ هامشي (خطر).
- التصنيف رقم ٥ غير مرضي.(ابو كمال،٢٠٠٨)

*** أسس التقييم وفق معيار CAMELS:**

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الخمسة المكونة للمعيار المذكور، يعتمد التصنيف على تقييم ٤٤ مؤشر منها ١٠ مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى ٣٤ مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها. (منصور،٢٠٠٨)

كما سبق الإشارة فقد بدأ إستخدام معيار CAMELS في عام ١٩٨٠ بواسطة خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية بما فيها البنك الإحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) وكانت كل جهة قبل هذا التاريخ تمارس التفتيش، تكتب تقريرها

بطريقة تختلف عن الجهة الأخرى الأمر الذي صعب من إحداث تنسيق وتكامل للأدوار الرقابية بين تلك الجهات ومن ثم الوصول لنتائج ملموسة، ولذلك نشأت الحاجة لتوحيد المعايير المستخدمة في معيار واحد يسهل مقارنة النتائج.

*** اهداف معيار CAMELS:**

يمكن تلخيص أهم اهداف معيار CAMELS في الآتي:

١) تصنيف البنوك وفق معيار موحد.

٢) توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.

٣) إختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.

٤) الإعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.

٥) عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

٦) يعتمد عليه في إتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.

٧) يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلة بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع.

٨) يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة إستخدام معيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية بإعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني. (المهندس،٢٠٠٥)

رابعا: تقييم اداء البنوك بأستخدام منهج camels:

*** مؤشر الربحية :**

إن إنخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الإرتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس

سياسة إستثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: (Rostami, 2015)

١- العائد على الأصول: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول، ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح قبل وبعد الفوائد والضرائب، الأرباح بإستثناء الأرباح الإستثنائية وغيرها.

٢- العائد على حقوق الملكية: إن هذه النسبة المقاسة إلى صافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية، وفي كل الأحوال فإن إرتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال إرتفاع الأسعار أو إنخفاض رأس المال، أما إنخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال إنخفاض الأرباح أو إرتفاع رأس المال، بشكل عام لا يمكن إحتساب هذه النسبة حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة، رأس مال الشريحة الأولى والثانية، كما يمكن إحتساب نسبة رأس المال بتعريفاه المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح. (Rozzani, 2014)

٣- معدلات الدخل والإنفاق: إن مثل هذه النسب ممكن أن تعطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى إستمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة للمؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذه هذه المؤسسات. إن هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المحافظ المالية وغيرها، وحتى يمكن تحديد أي من عمليات الإستثمار التي تدر أرباح (الإستثمار في الأسهم، السندات ،أسعار الصرف ...)، في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تمتص هذه الأرباح، فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الأجور أو مدفوعات الفوائد و غيرها من النفقات. (حماد،٢٠٠٣)

٤- المؤشرات الهيكلية: هناك مقايس أخرى غير مقاييس الربحية يمكن الإعتماد عليها، وهي تعطي نظرة مستقبلية لوضع المؤسسات المالية، منها درجة إتساع قاعدة عملاء المؤسسة المصرفية، فإذا كانت أعداد وتركيبة عملاء المؤسسة المصرفيه فهذا قد يدل على ضيق في القدرة التنافسية للمؤسسة وعدم قدرتها على توسيع قاعدة عملائها وتوسيع نطاق عملها ليشمل قطاعا أوسع من الشركات والقطاع العائلي وحتى القطاعات الإقتصادية، وهذا له تأثير على جملة تكاليف المؤسسة المالية وربحيتها،

ومن الأمثلة الأخرى على هذه المؤشرات الهيكلية إتساع الهامش سعر الفائدة على الإقراض وسعر الفائدة على الودائع، وهذا يدل علي البيئة التي تعمل فيها المؤسسة المالية وعلى الهيكل السوقي للقطاع المصرفي والقوة الإحتكارية فيه، كأن يكون سوق منافسة إحتكارية أو احتكار قلة.(عبد الخالق،٢٠١٠)

الجزء الثالث: منهجية الدراسة

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، بذلك فإن مجتمع الدراسة جميع الأفراد والأشياء الذين يكونون موضوع المشكلة الدراسية، فإن مجتمع الدراسة المستهدف جميع العاملين بالبنوك التجارية المصرية محل الدراسة وتم اختيار تسعة بنوك تجارية من البنوك العامة والخاصة العاملة فى مصر بناءً على أكبر عدد من الفروع ويوضح جدول رقم (١/٣) البنوك التجارية المصرية محل الدراسة.

جدول رقم (١)

البنوك التجارية محل الدراسة وفقاً لعدد الفروع

ت	أسـم البنـك	عدد الفروع
١	بنك مصر	٤٩٠
٢	البنك الأهلي المصري	٣٤٧
٣	بنك باركليز	١٧٩
٤	البنك التجاري الدولي	١٣٥
٥	بنك بريوس	٧٦
٦	بنك عودة	٣٤
٧	بنك الاتحاد الوطني مصر	٣٢
٨	بنك الأهلي المتحد	٣٢
٩	بنك بلوم مصر	٢٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك (٢٠١٠ ـ ٢٠١٥)

تم اختيار العينة من العاملين بالبنوك التجارية بطريقة عشوائية بحيث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة لأقصى درجة، وقد تم استخدام العينة المنتظمة على مجتمع العاملين فى البنوك التجارية المصرية، لما تمتاز به هذه الطريقة من سهولة اختيار مفردتها،

وقلة تكاليفها خصوصا في المجتمعات الكبيرة مثل مجتمع الدراسة الحالية الذي يشمل تسعة بنوك.

ونظراً لعدم وجود إطار لمجتمع البحث لصعوبة الحصول على البيانات عن العاملين بالبنوك لتعارض ذلك مع مبدأ سرية الذي ينص عليه قانون البنوك، وعلى هذا الأساس تم تحديد حجم العينة بـ (٣٦٠) مفردة استناداً إلى الجداول الإحصائية التي تحدد حجم العينة في ظل البيانات التالية: حجم المجتمع الدراسة كبير وغير محدد، معامل الثقة ٩٥%، حدود الخطأ ± ٥%، وجدول رقم (٢/٣) يوضح توزيع الاستبانات على البنوك التجارية محل الدراسة.

حيث ان

حجم المجتمع	N =٥٧٦٢
الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠.٩٥ وتساوي ١.٩٦	z
نسبة الخطأ وتساوي ٠.٠٥	d
نسبة توفر الخاصية والمحايدة = ٠.٥٠	p

وقد تم حساب العينة بالمعادلة التالية :

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1\times\left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

ومن خلال ما سبق بلغ حجم العينة (٣٦٠) مفردة نظرا لكبر حجم المجتمع الذى يبلغ ٥٦٧٢ مفردة من العاملين فى البنوك محل الدراسة، وبلغت الاستبيانات الموزعة (٣٦٠)، وتم استرداد (٣٥١) من الاستبيانات الموزعة، وقد تم استبعاد عدد(١١) استبانة ، لعدم اكتمالها لتكون الاستبانات التي تم تحليلها (٣٤٠) وقد راعى الباحث ضرورة مناصفة العدد بين البنوك العامة والبنوك الخاصة وكما موضح في جدول رقم (٢/٣).

جدول رقم (٢)

يوضح مجتمع البحث وعينته، والاستبانات الموزعة، والاستبانات المستلمة

ت	اسم البنك	عدد الفروع	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	معدل الاستجابة
١	بنك مصر	٤٩٠	٥٨	٥٣	%٩١
٢	البنك الأهلي المصري	٣٤٧	٦٢	٦١	%٩٨
٣	بنك باركليز	١٧٩	٤٣	٤١	%٩٥
٤	البنك التجاري الدولي	١٣٥	٤٦	٤٢	%٩١
٨	بنك بريوس	٧٦	٣٤	٣٣	%٩٧
٦	بنك عودة	٣٤	٣٣	٣٠	%٩١
٧	بنك الاتحاد الوطني مصر	٣٢	٢٢	٢٢	%١٠٠
٨	بنك الأهلي المتحد	٣٢	٣٧	٣٥	%٩٥
٩	بنك بلوم مصر	٢٨	٢٥	٢٤	%٩٦
	المجموع		٣٦٠	٣٤٠	%٩٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للبنوك (٢٠١٥)

ثانياً : تحليل اختبارات الفروض:

الربحية Eaening Quality

عبارة عن مقياس يقيس كمية العوائد واتجاهاتها، كما يحدد العوامل التى يمكن لها ان تؤثر على جودة العوائد،ويمكن حسابها (العائد على الاصول + العائد على حقوق الملكية) .

ويمكن قياس هذا العنصر باستخدام النسب المالية الاتية:

جدول رقم (٣)

Ratio	Equation	Criteria
ROA	Net Interest Income/Assets growth Rate	≥1%
ROE	Net Interest Income/Shareholders Equity growth Rate	≥15%

(Bader,Zeb,2015)

ثالثاً : التحليل الاحصائى:

(٣) مؤشرات الربحية

البنوك العامة (البنك الاهلى، بنك مصر)

جدول رقم (٤)

المتغير	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	النسبة	عدد المشاهدات
• **جودة العائد على حقوق الملكية**	٠.١٣٦	٠.٠٢٩٢	%١٣.٦	١٢

متوسط العائد على حقوق الملكية بلغ (٠.١٣٦) وبدرجة انحراف معيارى (٠.٠٢٩٢) وذلك يدل على التزام البنوك التجارية العامة بتعليمات البنك المركزى المصرى، وهذه النسبة أقل من النسبة حسب المعيار الامريكى CAMELS للعائد على حقوق الملكية وهى (١٥%) وهذا يدل على انخفاض مستوى اداء البنوك التجارية العامة (الاهلى، مصر) من خلال جودة العوائد على حقوق الملكية.

البنوك الخاصة (سبعة بنوك محل الدراسة)

جدول رقم (٥)

المتغير	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	النسبة	عدد المشاهدات
• **جودة العائد على حقوق الملكية**	٠.١٤١	٠.٠٥٣	%١٤.١	٤٢

متوسط العائد على حقوق الملكية بلغ (٠.١٢٣) وبدرجة انحراف معيارى (٠٠.٠٥٣) وذلك يدل على التزام البنوك التجارية الخاصة بتعليمات البنك المركزى المصرى، وهذه النسبة اقل من النسبة حسب المعيار الامريكى CAMELS للعائد على حقوق الملكية وهى (١٥%) وهذا يدل على انخفاض مستوى اداء البنوك التجارية الخاصة من خلال جودة العوائد على حقوق الملكية.

بمقارنة العائد على حقوق الملكية تبين ان معدل العائد على حقوق الملكية فى البنوك العامة افضل منه فى البنوك الخاصة وذلك لزيادة صافى الارباح فى البنوك العامة عنها فى البنوك الخاصة وذلك لتنوع انشطة البنك الاهلى والتطور التكنولوجي فى البنوك العامة.

ويلاحظ على المعدلات السابقة زيادة نسبة العائد على متوسط حقوق الملكية للبنوك العامة بواقع ٠.٤١ وهو مؤشر على اداء افضل للبنوك الخاصة مقارنة بالبنوك العامة وبالتالى يمكن القول بان ارباح البنوك الخاصة جيدة وياخذ تقييم (١) ولكن الامر يتطلب ايضا قيام جهاز الرقابة والتفتيش المصرفى بتحليل جودة الارباح فى البنوك العامة.

البنوك العامة (البنك الاهلى، بنك مصر)

جدول رقم (٦)

المتغير	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	النسبة	عدد المشاهدات
• **جودة العائد على الاصول**	٠.٠٧	٠.٠٤٢٣	%٧	١٢

متوسط العائد على الاصول بلغ (٠.٠٧) وبدرجة انحراف معيارى(٠.٠٤٢٣) وذلك يشير الى التزام البنوك التجارية العامة بتعليمات البنك المركزى المصرى،وهذه النسبة اكبر من النسبة حسب المعيار الامريكى CAMELS لجودة الاصول وهى (١%)،وهذا يدل على البنوك التجارية العامة (الاهلى، مصر) يمكن ان تتحمل الضغوط الناتجة عن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وزيادة مستوى الاداء لها من خلال العائد.

البنوك الخاصة (سبعة بنوك محل الدراسة)

جدول رقم (٧)

المتغير	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	النسبة	عدد المشاهدات
• **جودة العائد على الاصول**	٠.٢٣١	٠.٠٤٢٣	%٢.٣	٤٢

فى البنوك الخاصة بلغ متوسط العائد على الاصول بلغ (٠.٢٣١) وبدرجة انحراف معيار(٠.٠٤٢٣) وذلك يشير الى التزام البنوك التجارية الخاصة بتعليمات البنك المركزى المصرى،وهذه النسبة اكبر من النسبة حسب المعيار الامريكى CAMELS لجودة الاصول وهى (١%)،وهذا يدل على البنوك التجارية الخاصة يمكن ان تتحمل الضغوط الناتجة عن مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل وزيادة مستوى الاداء لها من خلال العائد.

لكن تبين من المعدلات السابقة زيادة نسبة العائد على متوسط الاصول فى البنوك التجارية العامة عنها فى البنوك التجارية الخاصة نتيجة وجود ايرادات ونفقات استثنائية غير عادية فى البنوك الخاصة عنها فى البنوك العامة، قدرة البنوك العامة على توافق عملية الارباح مع القوانين و الانظمة السائدة ، قدرة البنوك العامة على مواجهة مخاطر التقلبات فى اسعار الفائدة.

رابعاً : نتائج اختبارات الفروض

الفرض الرئيسى (الربحية) :Earning Quality

نصت الفرضية الفرعية الاولى على أنه لا توجد علاقة ذات دلاله إحصائية بين الربحيه وأداء البنوك التجارية العامه مقارنه بالبنوك الخاصة.

يتطلب اختبار هذه الفرضية استخدام نموذج الانحدار البسيط وفقا لقاعدة القرار الذى يفيد برفض الفرضية العدمية فى حالة كانت قيمة Sig اقل من ٠.٠٥ وقبولها عندما تكون اكبر

المتغير المستقل (الربحية) ، المتغير التابع (اداء البنوك التجارية)

جدول رقم (٨) Coefficient

Model	Un standardized Coefficient		Standardized Coefficient		Sig
	Std. Error	B	Beta	T	
AQ	0.001	0.002		1.0267	0.001
Performance	0.004	0.018	0.339	0.206	0.000

حيث ان قيمة Sig = 0.000 اقل من ٠.٠٥ ترفض الفرضية العدم وذلك يعنى وجود علاقة بين العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية واداء هذه البنوك وعليه فإن معادلة الاختبار هى كالاتى: Y=0.002+0.018X

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج العامة للدراسة:

الفرض الرئيسى: لا يوجد أثر ذات دلاله إحصائية بين الربحيه وأداء البنوك التجارية العامه مقارنه بالبنوك الخاصة (ثبت عدم صحة الفرض)

مناقشة النتائج :

هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) لربحية البنوك التجارية العامة على اداء البنوك التجارية الخاصة العاملة فى مصر بنسبة اكبر من البنوك التجارية العامة رغم تدنى الارباح المحققة لدى البنوك العامة الا ان البنك الاهلى ياتى فى المرتبة الاولى من حيث نسبة صافى الربح الى اجمالى الاصول وكذلك نسبة صافى الربح الى حقوق المساهمين حيث تبلغ النسبة ٥.٦%

ثانياً : التوصيات :

١- إجراء المزيد من الابحاث العلمية الخاصة بالتصنيف الائتمانى للبنوك التجارية المصرية لأن ذلك من شأنه أن يسهم فى قياس فعالية نموذج CAMELS وقدرته على الحكم على اداء البنوك التجارية العاملة فى مصر.

٢- الترتيب لعقد دورات محلية واقليمية ودولية للخروج بقرارات عملية تساعد البنوك العاملة فى الدول النامية ومنها مصر على ضرورة الالتزام بتطبيق نموذج تقييم خاص بها مما يؤدى الى زيادة الالتزام بتطبيق تعليمات البنوك المركزية العاملة فى هذه الدول.

ثالثاً : قائمة المراجع :

* المراجع العربية

١. إبراهيم، جلال العبد (٢٠١٦)،محددات ربحية البنوك باستخدام نموذج camel بالتطبيق على البنوك المدرجة فى سوق المال السعودي .المجله العلميه للأقتصاد والتجارة . جامعه عين شمس العدد الاول ، ص٤٥
٢. أبو كمال، ميرفت،(٢٠٠٧)، ا"لاساليب الحديثة لادارة المخاطر الائتمانية فى المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل٢" ، حالة تطبيقية على المؤسسات المصرفية الفلسطينية،رسالة ماجستير غيرمنشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.ص ٤ ، ٩٤
٣. أحمد نور الدين الفرا (٢٠١٢) ،بعنوان " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي كأداة للرقابة على القطاع المصرفي دراسة حالة بنك فلسطين ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، "الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستر ، الجامعة الإسلامية غزة، ص ٩، ١١١
٤. ايه احمد شرف، اثر تطور القيود الرقابيه على اداء البنوك فى اطار منهج camels ،رساله ماجستير، جامعه عين شمس ٢٠١٤ ص٢
٥. بومدين ، اونان، تقييم اداء البنوك باستعمال معيار camels ،مجله رماح للبحوث والدراسات مركز البحث وتطوير الموراد البشريه رماح الأردن العدد ١٩ ،٢٠١٦ ص١١٧-١٤٢
٦. سهام، تميسة،(٢٠١٤) "تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة حالة البنك الوطنى الجزائرى" رسالة ماجيستير، جامعة قاصدى مرباح ص٢-٣٦
٧. سويلم، محمد (٢٠١١) ، "ادارة البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية"، مدخل مقارن، جامعة المنصورة، مصر، ص ٤٧٧
٨. شاهين، علي عبد الله(٢٠٠٦)، "مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الأرباح في البنوك الإسلامية"، مجلة الجامعة الإسلامية -سلسلة الدراسات الإنسانية- المجلد-١٣، ص٩٦
٩. عبد الخالق، محمد (٢٠١٠) " الإدارة المالية والمصرفية " دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.ص ٩٩
١٠.عبد الرضا حمودي (٢٠١٥) بعنوان " مؤشرات الحيطة الكلية و إمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات فى البنوك (٢٠٠٣ : ٢٠١٤) ،دراسة تطبيقية في العراق ، ص٤، ٨٨
١١.العصين، محمد عمار نشواتي، (٢٠١٤)" تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية الأردنية باستخدام نموذج camels "دراسة تحليلية مقارنة،مجلة سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، عدد ٣٦ص١٨، جامعة تشرين، سوريا.
١٢.فلاح حسن الحسينى(١٩٩٩)، "ادارة المنشأت المالية"- جامعة عدن، ص ٢٣٠
١٣.منصور، على محمد (٢٠٠٨)،"تقييم الاداء باستخدام نموذج CAMELS دراسة تحليلة لاداء البنوك التجارية"- مجلة العلوم الادارية – العدد الثانى، ص٦٥-٦٩
١٤.المنظمة العربية للتنمية الادارية (٢٠٠٩) ، " قياس وتقييم الاداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسى"، الامارات العربية المتحدة ، ص ١٢١

١٥.المهندس،منيرة (٢٠٠٥) "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي"،مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧ العدد ٤، سوريا، ص٥٦

١٦.نشات عواد السيد حسين،تقييم أداء البنوك المصريةباستخدام camels(دراسه مقارنه بين البنوك الاسلاميه والتقليدية) رساله ماجستير ،جامعه عين شمس،٢٠١٦،ص ١

١٧.الهادى، عبد الله (٢٠١٥) " مؤشرات الربحية وكفاية راس المال وأثرها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة تطبيقية بنك فيصل الاسلامى السودانى " مجلة دراسات العلوم الإدارية، جامعة ام درمان، المجلد ٣٧، العدد ١، ص ص ٩٣ ـ ١١٣

١٨.هندي، منير إبراهيم(٢٠٠٦)" الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر" المكتبة العربي الحديث، الإسكندرية.

١٩.يامين، اسماعيل يونس(٢٠١٦) "اثر تطبيق نموذج تقييم الاداء الامريكى للبنوك على المخاطر الائتمانية التى تواجهها البنوك التجارية الاردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية – المجلد السادس عشر – العدد الثالث ص ٣٤

٢٠.يوسف بوخلخال (٢٠١٢) بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية" ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقال في مجالات الباحث عدد ١٥،جامعة الأغواط الجزائر ص١٤

* المراجع الأجنبية

1. Haseeb Badar and Gul Zeb, (2011) Camels Rating System for Banking Industry in Pakistan, Umea University, Master Thesis, Pakistan.

2. Kao, C., & Rostami, M., (2015), Determination of CAMELS model on bank's performance, International journal of multidisciplinary research and development, e-ISSN: 2349-4182, p-ISSN: 2349-5979, Vol.: 2, Issue.: 10, P652-664.

3. Rozzani, N., & Rahman, R. A. (2013). Camels and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic. J Islamic Financ Bus Res,2 (1), 36-45.

4. Salhuteru, F., & Wattimena, F. (2015). Bank Performance with CAMELS Ratios towards earnings managemen practices In State Banks and Private Banks. Advances in Social Sciences Research Journal, 2(3)

5. Sangmi, M.U.D and Nazir , T. (2010). Analyzing Financial Performance of commercial Banks In India: :Application of Camel Mode, Pakistan Journal Of Commerce And Social Sciences, Vol.4,pp.40-55.